

قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٢

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤١ - ١٩٤٢

نحن فاروق الأول ملك مصر

أصدرنا بمجلس الشيوخ وبمجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا وأصدرناه :

مادة ١ - يُفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤١ - ١٩٤٢ قسم "مصرفات حالة الطوارئ" اعتماد إضافي قدره ٦٠,٠٠٠ ج.م (ستة آلاف جنيه) لتسوية تجاوزات هذا القسم .
ويؤخذ هذا الاعتماد من وقوف الميزانية العامة .

مادة ٢ - طلى وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون .
منهما فيما يخصه .

نُصِّبُ بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر ما بين ٢٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٦١ (٩ يوليو سنة ١٩٤٢)

فاروق

نُصِّبُ حضرته صاحب الجلالة

وزير المالية وزير الداخلية رئيس مجلس الوزراء
عادل هدى مصطفى النحاس مصطفى النحاس

قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٢

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤١ - ١٩٤٢

نحن فاروق الأول ملك مصر

أصدرنا بمجلس الشيوخ وبمجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ٢ - يُفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤١ - ١٩٤٢ القسم ١٥ "وزارة الدفاع الوطنى" الفرع ١ "الديوان العام والجيش" الباب ٣ "أعمال جديدة" اعتماد إضافي قدره ٢٨,٢٨١ ج.م (ثمانية وعشرون ألفاً ومائتان وواحد وثمانون جنياً) لاستكمال تنفيذ مشروع النور والمياه فى شبكات الجيش بطريق السويس .
ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من القوتورات العامة للميزانية .

فى الباب الثانى "مصاريف عمومية" زيادة على الاعتماد المدرج للبند ١٣ "بدل خبز للعلماء والطلاب" .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من بئمة وقوف ميزانية الجامعات الأزهر والمعاهد الدينية .

مادة ٢ - طلى رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نُصِّبُ بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر ما بين ٢٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٦١ (٩ يوليو سنة ١٩٤٢)

فاروق

نُصِّبُ حضرته صاحب الجلالة

وزير المالية وزير الداخلية رئيس مجلس الوزراء
عادل هدى مصطفى النحاس مصطفى النحاس

قانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤٢

بالترخيص للحكومة فى الإنفاق على الطوارئ الخاصة من الاحتياطي العام فى حدود مليونين من الجنيئات

نحن فاروق الأول ملك مصر

أصدرنا بمجلس الشيوخ وبمجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يُؤذن للحكومة فى أن تأخذ من الاحتياطي العام ما يلزم للإنفاق على الطوارئ الخاصة فى حدود مبلغ مليونى جنيئة على أن يخصص منه ٥٠٠,٠٠٠ ج.م لتعزيز الجيش و ١,٥٠٠,٠٠٠ ج.م لأغراض الطوارئ الأخرى .

مادة ٢ - يُؤخذ ما يؤخذ من الاحتياطي لهذا الغرض من فائض الميزانية .

مادة ٣ - طلى وزير المالية تنفيذ هذا القانون .
نُصِّبُ بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر ما بين ٢٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٦١ (٩ يوليو سنة ١٩٤٢)

فاروق

نُصِّبُ حضرته صاحب الجلالة

وزير المالية وزير الداخلية رئيس مجلس الوزراء
عادل هدى مصطفى النحاس مصطفى النحاس